

• النوع السادس عشر :

مَعْرِفَةُ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ وَحُكْمِهَا

وَهُوَ فَنٌ لَطِيفٌ تُسْتَحْسَنُ الْعِنَايَةُ بِهِ ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ
الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ قَبُولُهَا مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : لَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا .
وَقِيلَ : تُقْبَلُ إِنْ زَادَهَا غَيْرُ مَنْ رَوَاهُ نَاقِصًا ، وَلَا تُقْبَلُ مِمَّنْ رَوَاهُ
مَرَّةً نَاقِصًا .

(النوع السادس عشر : معرفة زيادات الثقات وحكمها ، وهو فنٌ
لطيفٌ تستحسنُ العنايةُ به) وقد اشتهر بمعرفة ذلك جماعة ؛ كأبي بكر
عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ، وأبي الوليد حسان بن محمد
القرشي ، وغيرهما .

(ومذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقًا) سواء وقعت
ممن رواه أو لا ناقصًا أم من غيره ، وسواء تعلّق بها حكم شرعيّ أم لا ،
وسواء غيّرت الحكم الثابت أم لا ، وسواء أوجبت نقض^(١) أحكام ثبتت
بخبر ليست هي فيه أم لا ، وقد ادّعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول .
(وقيل : لا تُقبل مطلقًا) لا ممن رواه ناقصًا ولا من غيره .

(١) في «م» : «نقص» .

(وقيل : تُقبلُ إن زادها غيرُ مَنْ رواه ناقصًا ، ولا تُقبلُ ممن رواه) مرَّةً^(١) (ناقصًا) .

وقال ابنُ الصباغ فيه^(٢) : إن ذكرَ أنَّه سَمِعَ كلَّ واحدٍ مِنَ الخبرين في مجلسين قُبِلَتِ الزيادةُ ، وكانا خَبَرَيْنِ يُعْمَلُ بهما ، وإن عَزَا ذلك إلى مجلسٍ واحدٍ وقال : كنتُ أنسيْتُ هذه الزيادةَ ، قُبِلَ منه ، وإلاَّ وَجَبَ التوقفُ فيها .

وقال في «المحصول»^(٣) فيه : العبرةُ بما وَقَعَ مِنْهُ أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَى قُبِلَتْ مِنْهُ .

وقيل : إن كانتِ الزيادةُ مُغَيِّرَةً للإعرابِ كانَ الخَبَرانِ مُتَعَارِضَيْنِ ، وإلاَّ قُبِلَتْ . حكاه ابنُ الصباغ عَنِ المتكلمين ، والصفِيُّ الهنديُّ عَنِ الأكثرين^(٤) كَأَن يَرَوِي : «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً» ، ثُمَّ : «فِي أَرْبَعِينَ نِصْفُ شَاةٍ» .

وقيل : لا تُقبلُ إن غيَرتِ الإعرابَ مُطْلَقًا .

وقيل : لا تُقبلُ إلا إن أَفادت حَكَمًا .

وقيل : تُقبلُ فِي اللفظِ دُونَ المعنى ؛ حَكَاهُمَا الخطيبُ^(٥) .

(١) سقط من «ص» . (٢) انظر «النكت» (٢/٦٩٣) .

(٣) «المحصول» (٤/٦٨٠) ط . جامعة الإمام ١٤٠٠ هـ .

(٤) وراجع «المحصول» (٤/٦٧٩ ، ٦٨٠) .

(٥) «الكفاية» (ص : ٥٩٧) .

وقال ابن الصَّبَّاح^(١) : إِنْ زَادَهَا وَاحِدًا ، وَكَانَ مَنْ رَوَاهُ^(٢) نَاقِصًا
جَمَاعَةً لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْوَهْمُ ، سَقَطَتْ .

وعِبَارَةٌ غَيْرُهُ : لَا يَغْفُلُ مِثْلُهُمْ عَنْ مِثْلِهَا عَادَةً .

وقال ابن السَّمْعَانِي^(٣) مِثْلُهُ ، وَزَادَ : أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَوَافَرُ^(٤) الدَّوَاعِي
عَلَى نَقْلِهِ .

وقال الصِّيرَفِيُّ^(٥) وَالْخَطِيبُ^(٦) : يَشْتَرَطُ فِي قَبُولِهَا كَوْنُ مَنْ رَوَاهَا
حَافِظًا .

وقال شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(٧) : اشْتَهَرَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلُ بِقَبُولِ
الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ
يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ أَنْ لَا يَكُونَ شَاذًا ، ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الشُّذُوزَ
بِمُخَالَفَةِ الثَّقَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ ، وَالْمَنْقُولُ عَنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ -
كَابْنِ مَهْدِيٍّ ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ ، وَأَحْمَدَ ، وَابْنِ مَعِينٍ ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ ،
وَالْبُخَارِيِّ ، وَأَبِي زُرْعَةَ ، وَأَبِي حَاتِمٍ ، وَالنَّسَائِيِّ ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِمْ -
اعْتَبَارُ التَّرْجِيحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالزِّيَادَةِ الْمُنَافِيَةِ ، بِحَيْثُ يُلْزَمُ مِنْ قَبُولِهَا رَدُّ
الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى . انْتَهَى .

(١) انظر «النكت» (٦٩٣) . (٢) في «ص» : «رواها» .

(٣) كما في «البحر المحيط» (٢٣٤/٦ - ٢٣٨) .

(٤) في «ص» : «يتوقف» . (٥) كما في «البحر المحيط» (٢٣٨/٦) .

(٦) «الكفاية» (ص : ٥٩٧) . (٧) «النكت» (٦٩٠/٢) .

وقد تنبه لذلك ابنُ الصلاح وتبعهُ المُصنّفُ حيثُ قال :

* * *

وقسّمهُ الشَّيْخُ أَقْسَامًا :

أحدها : زِيَادَةُ تَخَالُفِ الثُّقَاتِ فَتَرَدُّ ، كَمَا سَبَقَ .

الثَّانِي : مَا لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ كَتَفَرَّدِ ثِقَةٍ بِجُمْلَةٍ حَدِيثٍ فَيُقْبَلُ ، قَالَ
الْخَطِيبُ : بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ .

الثَّالِثُ : زِيَادَةُ لَفْظَةٍ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَذْكُرْهَا سَائِرُ رَوَاتِهِ :
كَحَدِيثِ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » انفَرَدَ أَبُو
مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ : « وَتَزَيَّنَتْهَا طَهُورًا » ، فَهَذَا يُشَبِّهُ الْأَوَّلَ ،
وَيُشَبِّهُ الثَّانِي ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيحُ قَبُولُ هَذَا الْآخِرِ ،
وَمَثَلُهُ الشَّيْخُ أَيْضًا بِزِيَادَةِ مَالِكٍ فِي حَدِيثِ الْفِطْرَةِ : « مِنْ
الْمُسْلِمِينَ » ، وَلَا يَصِحُّ التَّمَثِيلُ بِهِ ، فَقَدْ وَافَقَ مَالِكًا عُمَرُ بْنُ
نَافِعٍ ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ .

(وقسّمهُ الشَّيْخُ أَقْسَامًا :

أحدها : زِيَادَةُ تَخَالُفِ الثُّقَاتِ) فيما رَوَاهُ ؛ (فَتَرَدُّ كَمَا سَبَقَ) فِي نَوْعِ
السَّادِّ .

(الثَّانِي : مَا لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ) لَمَّا رَوَاهُ الْغَيْرُ أَصْلًا (كَتَفَرَّدِ ثِقَةٌ بِجُمْلَةٍ

حديث) لا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً؛ (فيقبل. قال الخطيب^(١) : باتفاق العلماء) أسنده إليه ليبراً من عهديته .

(الثالث : زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر روايته) وهذه مرتبة بين تلك المرتبتين (كحديث) حذيفة : «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً» . انفرد أبو مالك) سعد بن طارق (الأشجعي ، فقال : «و جُعِلَتْ (تُرْبَتُهَا) لَنَا (طَهُوراً)»^(٢) وسائر الرواة لم يذكروا ذلك (فهذا يشبه الأول) المردود من حيث إنَّ ما رواه الجماعة عامٌ ، وما رواه المنفرد^(٣) بالزيادة مخصوصٌ ، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم ، (ويشبه الثاني) المقبول من حيث إنه لا منافاة بينهما (كذا قال الشيخ) ابن الصلاح^(٤) .

قال المصنّف : (والصحيح قبول هذا الأخير)^(٥) .

(١) «الكفاية» (ص : ٥٩٧) .

(٢) أخرجه : مسلم (٢/٦٣ ، ٦٤) ، وابن خزيمة (١/١٣٣) .

(٣) في «ص» : «المتفرد» . (٤) «علوم الحديث» (ص : ١١٤) .

(٥) قال ابن رجب في «شرح العلل» (١/٤٣٢ - ٤٣٣) :

«ليس هذا مما نحن فيه ؛ لأن حديث حذيفة لم يُروَ بإسقاط هذه اللفظة وإثباتها ، وإنما وردت هذه اللفظة فيه ، وأكثر الأحاديث فيها : «وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً» .

قال : «وليس هذا من باب المطلق والمقيد ، كما ظنه بعضهم ؛ وإنما هو من باب تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر ، ولا يقتضي ذلك التخصيص إلا عند من يرى التخصيص بالمفهوم ، ويرى أن يُلقب مفهوماً معتبراً» اهـ .
وراجع : «فتح الباري» له أيضاً (٢/٤٤٥) .

قال : (ومثله الشيخ أيضا بزيادة مالك في حديث الفطرة «من المسلمين»)^(١).

ونقل عن الترمذي^(٢) أن مالكًا تفرّد بها ، وأن عبيد الله بن عمر^(٣) وأيوب^(٤) وغيرهما رَوَوْا الحديث عن نافع عن ابن عمر بدون ذلك .

قال المصنّف : (ولا يصحّ التمثيلُ به ، فقد وافق مالكًا) عليها جماعةٌ من الثقات ، منهم (عمر بن نافع) وروايته عند البخاري في «صحيحه»^(٥) (والضحّاك بن عثمان) وروايته عند مسلم في «صحيحه»^(٦).

قال العراقي : وكثير بن فرقد ، وروايته في «مستدرک الحاكم»^(٧) و«سنن الدارقطني»^(٨) ، ويونس بن يزيد في «بيان المشكل»^(٩) للطحاوي ، والمعلّى بن إسماعيل في «صحيح ابن حبان»^(١٠) ، وعبد الله بن عمر العمرّي في «سنن الدارقطني»^(١١).

(١) أخرجه : البخاري (١٦١/٢) ، ومسلم (٦٨/٣) ، وأبو داود (١٦١١) ، والترمذي (٦٧٦) .

(٢) «العلل» للترمذي (٧٥٩/٥) ، و«شرحها» لابن رجب (٤١٨/١) .

(٣) أخرجه : البخاري (١٦٢/٢) ، ومسلم (٦٨/٣) ، وأحمد (٥٥/٢) .

(٤) أخرجه : البخاري (١٦٢/٢) ، ومسلم (٦٨/٣) ، والترمذي (٦٧٦) ، وعلقه أبو داود في «سننه» عن أيوب عقيب حديث (١٦١٣) .

(٥) «صحيح البخاري» (١٦١/٢) . (٦) «صحيح مسلم» (٦٩/٣) .

(٧) عزاه الزيلعي في «نصب الراية» (٤١٦/٢) للحاكم في «مستدركه» ، قال في الحاشية : سقط من «المطبوع» وذكره الذهبي في «تلخيصه» .

(٨) «سنن الدارقطني» (١٤٠/٢) . (٩) «شرح مشكل الآثار» (٣٤٢٢) .

(١٠) «صحيح ابن حبان» (٣٣٠٤) . (١١) «السنن» (١٤٠/٢) .

قيل : وزيادة التُّرْبَةِ في الحديث السابق ، يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْأَرْضُ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَرْضٌ لَا التُّرَابُ ، فَلَا يَبْقَى فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا مُخَالَفَةٌ لِمَنْ أَطْلَقَ .
وَأَجِيبَ بِأَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ التَّصْرِيحَ بِالتُّرَابِ ، ثُمَّ إِنَّ عَدَّهَا زِيَادَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَدِيثٍ حَذِيفَةٍ ، وَإِلَّا فَقَدْ وَرَدَتْ فِي حَدِيثٍ عَلِيٍّ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ .

● فائدة :

مِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ الشَّيْخَيْنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ : سَأَلْتُ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « الصَّلَاةُ لَوَقْتِهَا »^(٢) .

زَادَ الْحَسَنُ بْنُ مَكْرَمٍ وَبَنْدَارٌ فِي رَوَايَتِهِمَا : « فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا » ، صَحَّحَهَا^(٣) الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ^(٤) .

وَحَدِيثُ الشَّيْخَيْنِ عَنْ أَنَسٍ : أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ^(٥) .

زَادَ سَمَّاكُ بْنُ عَطِيَّةٍ : « إِلَّا الْإِقَامَةَ » . وَصَحَّحَهُ^(٦) الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ^(٧) .

(١) فِي «ص» : « وَسَأَلْتُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (١٧/٤) ، وَمُسْلِمٌ (٦٢/١ ، ٦٣) .

(٣) فِي «ص» : « صَحَّحَهُمَا » .

(٤) أَخْرَجَهُ : الْحَاكِمُ (١٨٨/١) ، وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٧٥ ، ١٤٧٩) .

(٥) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (١٥٨/١) ، وَمُسْلِمٌ (٢/٢) . مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بِالزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ .

(٦) فِي «ص» : « وَصَحَّحَهَا » .

(٧) الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَلَا ابْنِ حِبَّانَ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ =

وحديث عليّ : « إِنَّ السَّهَّ وَكَأَنَّ لِلْعَيْنِ »^(١) .

زاد إبراهيم بن موسى الرازي : « فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ »^(٢) .

* * *

= (١٥٧/١) من طريق سماك ، والحديث عند الحاكم (١٩٨/١) ، وابن حبان (١٦٧٦) بدون الزيادة من غير طريق سماك بن عطية .

(١) أخرجه : أحمد (١١١/١) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (٦٥٦) من طريق علي بن بحر عن بقية بالزيادة المذكورة .

(٢) أخرجه : الحاكم في « المعرفة » (ص : ١٣٣) .